

## محضر اجتماع

### لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

عدد 13

❖ تاريخ الاجتماع: الخميس 24 جانفي 2019.

جدول الأعمال: مواصلة تحديد الصيغة النهائية لفصول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات (عدد 78/2016).

❖ الحضور: الحاضرون (11) / المتغيبون: (07) / المعتذرون (02) / الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (00).

❖ افتتاح الجلسة: الساعة الثانية و25 دقيقة بعد الظهر.

❖ رفع الجلسة: الساعة الرابعة و10 دقائق بعد الزوال.

في بداية الجلسة عرض رئيس اللجنة برنامج العمل التشريعي والرقابي بالنسبة لشهر فيفري وذكر بأهم المواعيد التي تنتظر اللجنة ويجب الإعداد لها جيدا وخاصة اليوم الدراسي البرلماني الذي ستنظمه في بداية شهر فيفري حول المعادلة بين التحكم في الأسعار وحماية المنتج الفلاحي مشددا على ضرورة الإعداد له جيدا بحكم أنه موضوع هام مرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد ويندرج ضمن النشاط الرقابي للجنة. كما ذكر أن اللجنة لن يكون لها نشاط خلال الأسبوع المقبل بحكم انعقاد جلسات عامة طويلة الأسبوع.

من جهة أخرى تم التأكيد على ضرورة ضبط موعد في أقرب الآجال للاستماع إلى الأطراف المعنية حول ملف التفاوض حول اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل في إطار برنامج عمل اللجنة الرقابي. هذا وطلب كذلك مقرر اللجنة تمكين الأعضاء من مشاريع القوانين المحالة في ظرف 24 ساعة من تاريخ إحالتها على اللجنة ليتسنى لهم دراستها قبل انعقاد الجلسة وليكون لهم دراية مسبقة حول ضرورة عقد جلسة استماع من عدمه في الغرض، وقد حظي هذا المقترح بموافقة أعضاء اللجنة.

ثم واصلت اللجنة دراستها لفصول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات، حيث نظرت في التعديلات التي اقترحتها جهة المبادرة حول العنوان الذي أضافته اللجنة والمتعلق بـ"الوكالة الوطنية لتقييم المخاطر" وارتأت إدخال بعض التعديلات عليه انسجاما مع بقية الفصول ثم نظرت في العنوان الأخير المتعلق بالأحكام الانتقالية دون أن تدخل تعديلات على فصوله مع إضافة فصل جديد يتعلق بحل الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات والتنصيص على إحالة جميع ممتلكاتها للوكالة الوطنية لتقييم المخاطر التي تحل محلها وتحمل ما لها وما عليها من حقوق والتزامات إضافة إلى إخضاع أعوان الوكالة للقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 4 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية رأس مالها بصفة مباشرة وكلية.

هذا وتمت تلاوة تقرير اللجنة حول مشروع القانون المذكور الذي يتضمن لمحة عن المشروع وعن أشغال اللجنة منذ إحالته ومضمون النقاشات حول الفصول وتوصيات اللجنة وقد تم اقتراح بعض التعديلات الشكلية على صياغة التقرير وتم أخذها بعين الاعتبار قبل المصادقة على التقرير وكذلك الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين معدلا وتوصية الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

### قرار اللجنة:

- الموافقة على مشروع القانون عدد 2016/78 معدلا وتوصية الجلسة العامة بالمصادقة،
- المصادقة على التقرير بإجماع الحاضرين.

مقرر اللجنة

أحمد الصديق

رئيس اللجنة

الزهير الرجبي